المغتفرات
في كلام العرب
دراسة نحوية صرفية

إعداد

د. عبد الله أحمد أحمد طلبة

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين - بالقاهرة

جامعة الأزهر

مقدمة

حمدًا لله ، وصلاة وسلامًا على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فقد لفت نظري اقتصار حديث الاغتفار عند النحويين على الثواني فقط، وكيف أنه يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل ، حتى شاع في كتبهم قولهم : " كثيرًا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " [١] ، وقولهم : " يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع " [٢] .

وهو قول يوهم أن حديث المغتفرات في كلام العرب لم يجر إلا في هذا الموضع ، ويؤكد هذا الإيهامَ الدراسةُ التي وقعْتُ عليها مؤخرًا بعنوان : " الاغتفار في الثواني " ، وهي دراسة قام بها أحد الباحثين المعاصرين[٣] ، واقتصر فيها – كما يتضح من عنوانها – على حديث الاغتفار في الثواني فقط .

ولكني وجدت أن حديث المغتفرات في كلامهم أعم من ذلك وأشمل ، وأنه جارٍ في مواضع كثيرة من كلامهم ، فعزمت على جمع النُّثَار المتشتت من هذه المغتفرات في صعيد واحد ، ودراستها دراسة نحوية صرفية ، توثق هذا الحديث ، وتكشف عن طرائفه وعلله التي تنوعت تنوعًا كبيرًا ، فمن

---

[١] انظر مغني اللبيب ٧٩٩/٢ (القاعدة الثامنة) ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤٣٨/٢ (حرف الياء) ، وحاشية الصبان ٢٦١/٢

[٢] انظر الأشباه وانظائر ٤٣٨/٢

[٣] هو الأستاذ الدكتور نادي حسين عبد الجواد ، الأستاذ بجامعة الأزهر .

هذه المغتفرات ما اغتفر ؛ لأمن لبس ، ومنها ما اغتفر ؛ لعدم بأس ، ومنها ما اغتفر ؛ بحق شبه ، ومنها ما اغتفر ؛ لكثرة استعمال ، إلى آخر هذه الأمور التي رصدها البحث وأبرزها .

وقد يوحي وصف الشيء بالاغتفار أنه ضعيف في كلامهم ، والحق خلاف ذلك؛ لأن مما اغتفروه ما كثر وشاع في كلامهم ، كما سيأتي بيانه.

من أجل ذلك كله كان بحثي هذا : المغتفرات في كلام العرب " دراسة نحوية صرفية " .

وقد جعلته في مبحثين ، تسبقهما مقدمة ، وتعقبهما خاتمة ، أما المقدمة فألمحت فيها إلى أهمية الموضوع ، والدافع إلى تناوله .

وأما المبحثان فقد عقدت أولَهما للحديث عن المغتفرات في الدرس النحوي ، وعقدت الآخر للحديث عنها في الدرس الصرفي .

وأما الخاتمة فسجلت فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج .

وقد انتظم كل مبحث من مبحثي هذا البحث عددًا من المسائل ، انتهجْتُ في ترتيبها نهج ابن مالك في ألفيته بتصرف يسير .

وقد حرصت – قدر الطاقة – على أن يكون منهجي في هذا البحث قائمًا على تأصيل المسألة النحوية، وبيان الحكم العام فيها، ثم

بيان ما استجازوه فيها واغتفروه ، ولم يغتفروه في غيره ، مع تعليل ذلك كله .

كما حرصت – قدر الطاقة – على ترتيب الشواهد عند الاستشهاد بها ، مبتدئًا بالشاهد القرآني الكريم ، ثم الشاهد المنثور من كلام العرب ، ثم الشاهد المنظوم من كلامهم .

وحرصت كذلك على تخريج الشواهد الشعرية عروضيًا ، مع ضبط هذه الشواهد ، وبيان غامضها ، وذلك ؛ تتمة للفائدة .

والله أسأل أن يستر عورات فكري الفاتر ، وأن يغفر زلات نظري القاصر ، وأن يحسن الجزاء ؛ إنه – سبحانه – غني كريم ، وهو بكل جميل كفيل .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

تمهيد

الاغتفار في اللغة : مصدر اغتفر بمعنى غفر[١] .

أما في اصطلاح النحاة فلم أقف – فيما توفر لدي من مراجع – على من حَدَّه ، إلا الدكتورة عزيزة فوال بابتي في معجمها المفصل في النحو العربي ، وقد حدته بقولها : " أن يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المتبوعات " [٢] .

فهي أيضًا تقصر ميدانه على الثواني فقط ، وقد أسلفت في المقدمة أن ميدان الاغتفار أعم من ذلك وأشمل ، فهو يجري في كلامهم في الثواني ، وفي غيرها .

ويمكن أن نَحُدَّ الاغتفار بمفهومه العام بأنه : استجازة حكم في مسألة ما ، لا يستجاز في غيرها ؛ طلبًا للتوسع في اللغة .

فإذا كانوا قد منعوا الفصل بين الألف المراد إمالتها وبين سبب إمالتها (من كسرة ، أو ياء) ، فإنهم قد اغتفروا الفصل بينهما ببعض الأشياء ، دون بعضها الآخر .

وإذا كانوا قد منعوا التقاء الساكنين وصلًا في كلامهم ، فإنهم قد اغتفروا التقاءهما وصلًا في بعض الصور ، دون بعضها الآخر ، كما سيأتي بيان ذلك كله .

---

[١] انظر اللسان "غفر" .

[٢] انظر المعجم المفصل في النحو العربي ٢٠٥/١

فالظن بدراسة المغتفرات وتتبعها في ميدانها العام هذا ، أنه يسمح بشكل أكبر في الكشف عن معالم هذه القضية ، ومعرفة عللها وهذا ما حاولت معالجته في هذا البحث ، مستعينًا بالله تعالى .

المبحث الأول

المغتفرات

في الدرس النحوي

وفيه تسع مسائل

المسألة الأولى

اغتفار عود الضمير على متأخر في بعض كلامهم

رتبة الضمير أن يكون بعد ظاهره ، فيتقدم الظاهر أولًا ؛ ليبين معنى الضمير ، ويوضح المقصود منه ، ثم يذكر الضمير بعد ذلك عائدًا عليه ، قال تعالى : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾[١] ، وقال سبحانه : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾[٢] ، وقال عز وجل : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[٣] ، وهذا هو وجه الكلام .

ولكنهم اغتفروا عود الضمير على متأخر في بعض كلامهم فمن ذلك ما حُكِي عنهم من قولهم: " تميمي أنا " ، وقولهم: " مشنوء من يشنؤك " [٤] .

حيث عاد الضمير الذي يتحمله الخبر المقدم (تميمي) و(مشنوء) على المبتدأ المؤخر (أنا) و (من يشنؤك) [٥] .

ومن ذلك أيضًا قولهم في المثل : " في بيته يؤتى الحكم " ،

---

[١] من الآية/٤٢ من سورة هود .

[٢] من الآية/٤٥ من سورة هود .

[٣] من الآية/١٢١ من سورة طه .

[٤] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٦٥/١ ، ٦٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٤٢/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٣٤/١

[٥] انظر الإنصاف ٦٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١

وقولهم : " في أكفانه لُفَّ الميت"[١] ، حيث عاد الضمير في "بيته" ، وفي "أكفانه" على متأخر وهو "الحَكَم" و "الميت" [٢] .

ومن ذلك أيضاً قول الأعشى في ديوانه[٣] : [من البسيط]

كناطحٍ صخرةً يوماً ليفلقَها فلم يَضِرْها وأوهَى قرنَه الوَعِلُ

حيث عاد الضمير في "قرنه" على متأخر وهو " الوعل" .

إلى آخر ما ورد عنهم من ذلك وهو كثير .

وإنما اغتفر عود الضمير في ذلك كله على متأخر ؛ لأن هذا المتأخر إنما هو متأخر في اللفظ فقط ، لكنه منوي التقديم ، وبيان ذلك أن المتأخر الذي عاد عليه الضمير في قولهم : "مشنوء من يشنؤك" ، وقولهم : "تميمي أنا" هو المبتدأ المؤخر (من يشنؤك) و (أنا) ، والمبتدأ – كما هو مقرر – رتبته التقديم على الخبر[٤] ، فالتقدير : من يشنؤك مشنوء ، و أنا تميمي[٥].

---

(١) المثل الأول نَصَّ عليه الميداني في مجمع الأمثال ٧٢/٢ ، أما الثاني فلم أقع عليه فيما توفر لدي من مراجع تخريج الأمثال ، وقد نص أبو البركات الأنباري وغيره من النحويين على أنه من أمثالهم . [انظر الإنصاف ٦٦/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١

(٢) انظر شرح المفصل ٩٢/١

(٣) صـ ١٣٤ ، والوعل : تيس الجبل . [انظر القاموس المحيط باب اللام فصل الواو] .

(٤) انظر المقتضب للمبرد ١٠٢/٤

(٥) انظر الإنصاف ٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١

والمتأخر الذي عاد عليه الضمير في قولهم : " في بيته يؤتى الحكم" ، وقولهم : "في أكفانه لف الميت" هو نائب الفاعل (الحكم) و (الميت) ، ونائب الفاعل – كما هو مقرر – كالفاعل رتبته أن يتقدم على الجار والمجرور[١] ، فالتقدير : يؤتى الحكم في بيته ، ولف الميت في أكفانه[٢] .

والمتأخر الذي عاد عليه الضمير في قول الشاعر : "وأوهى قرنَه الوعلُ " هو الفاعل ، والفاعل – كما هو مقرر – رتبته التقديم على على المفعول به [٣] ، فالتقدير : أوهى الوعل قرنه .

وفي تقرير ما سبق يقول ابن السراج : " تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ هو أن يكون مقدمًا في اللفظ ، مؤخرًا في معناه ومرتبته ، وذلك نحو قولك : "ضرب غلامَه زيدٌ" ، كان الأصل : ضرب زيدٌ غلامَه ، فقدمت ونيتك التأخير ، ورتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل " [٤] .

وخلاصة ما سبق أن مرجع الضمير إذا تأخر والنية به التقديم، اغتفر تقديم الضمير عليه ؛ لأن هذا المرجع وإن لم يتقدم حقيقة ، فهو متقدم حكمًا ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[١] انظر المقتضب ١٠٢/٤

[٢] انظر الأصول في النحو لابن السراج ٢٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/١

[٣] انظر شرح ابن عقيل ١٠٥/٢

[٤] الأصول في النحو ٢٣٨/٢

المسألة الثانية

اغتفار توسط الخبر بين الناسخ الفعلي واسمه وتقدمِه عليهما ، دون الناسخ الحرفي

وسط العرب الخبر بين الناسخ الفعلي واسمه ، وقدموه عليهما ، فمن شواهد توسطه بينهما قوله تعالى : ﴿لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[١] ، حيث توسط الخبر ﴿البر﴾ بين ﴿لَيْسَ﴾ واسمها ، وهو قوله : ﴿أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [٢] .

ومن شواهد ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، حيث توسط الخبر ﴿حَقًّا﴾ بين ﴿كَانَ﴾ واسمها وهو ﴿نصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ .

ومن شواهد تقدم الخبر على الناسخ الفعلي واسمه قوله تعالى : ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾[٥] ، فـ ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ و﴿ إِيَّاكُمْ﴾ معمولان لخبر "كان" ، وقد تقدما عليها، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل فيه، من قِبَلِ أن

---

(١) من الآية/١٧٧ من سورة البقرة .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢٣٢/١

(٣) من الآية/٤٧ من سورة الروم .

(٤) من الآية/١٧٧ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية/ ٤٠ من سورة سبأ .

الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام ، كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع [١] .

وما اغتفرته العرب مع الناسخ الفعلي ، لم تغتفره مع الناسخ الحرفي ، فلم يوسطوا الخبر بينه وبين اسمه ، ولم يقدموه عليهما ، فلم يقولوا : إن مجتهدٌ محمدًا ، ولا : مجتهدٌ إن محمدًا .

وقد وجه النحاة اغتفارهم ذلك مع الناسخ الفعلي ، دون الناسخ الحرفي بجمود هذه الحروف وعدم تصرفها .

يقول المبرد في شأن هذه النواسخ الحرفية : " ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف فيكون منها "يفعل" ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر " [٢] .

يضاف إلى ذلك كون هذه الحروف فروعًا على الأفعال في العمل[٣] ، فانحطت بذلك عن درجة الأفعال [٤] ، أما الأفعال فهي

---

[١] انظر تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك ٢٤٤/١

[٢] المقتضب ١٠٩/٤

[٣] أصل العمل – كما يقول العكبري – للأفعال ، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء ، فلما اختصت عملت ، فكانت تلو الأفعال في العمل ، أما الأسماء فمعمول فيها ، فلم تكن عاملة " [انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٣/١] .

[٤] انظر شرح المفصل ١٠٣/١

أمكن في العمل من هذه الحروف ، فكانت لذلك أحمل لأن يتصرف في معمولها [١] .

من أجل ذلك اغتفروا هذا التصرف في خبر الناسخ الفعلي ، دون خبر الناسخ الحرفي[٢] ؛ لأصالة الأول ، وفرعية الثاني ، فتصرفوا في معمول الأول ، دون معمول الثاني ؛ لئلا يساوي الفرع الأصل .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـ ١٦٢

[٢] اللهم إلا أن يكون خبر الناسخ الحرفي هذا ظرفًا ، فإنه يجوز حينئذ توسطه بين الناسخ واسمه ، فيجوز : إن عندك زيدًا ، وإن في الدار زيدًا ؛ وذلك لأن الظرف هنا ليس في الحقيقة خبرًا ، وإنما هو معمول للخبر المقدر آخرًا ، فقولنا : "إن عندك زيدًا " معناه : إن عندك زيدًا كائن ، فحذف "كائن" ، وأقيم الظرف مقامه ؛ لدلالته عليه . [انظر شرح المفصل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٧٣/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٥٢٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢١٤/١] .

المسألة الثالثة

اغتفار مجيء الحال جامدة في بعض كلامهم

حق الحال أن تكون مشتقة ، نحو : "جاء زيد ضاحكًا" ؛ وذلك لأنها صفة لصاحبها في المعنى ، وهي لا تكون إلا مشتقة [١] .

ولكن العرب اغتفروا مجيئها جامدة في بعض كلامهم ، كما إذا دلت على سعر .

يقول ابن مالك : " يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت ... ، ويكثر الجمود فيها إذا بُيِّنَ بها سعر ، نحو : " بيع البر مدًا بنصف ، واللحم رطلًا بدرهم" [٢] .

أي : مسعرًا ، كل مد بنصف ، وكل رطل بدرهم .

ومما اغتفروا فيه مجيء الحال جامدة أيضًا: إذا دلت على تفاعل.

يقول ابن مالك : " ويغتفر جمود الحال أيضًا فيما دل على تفاعل كقولهم : " بعته يدًا بيد" ، و" كلمته فمًا لفم" أي : متناجزين ، ومتشافهين" [٣] .

ومما اغتفروا فيه مجيء الحال جامدة كذلك : إذا دلت على تشبيه ، نحو : " كَرَّ زيد أسدًا" ، أي مشبهًا الأسد[٤] .

---

[١] انظر اللباب ٢٨٥/١ ، و حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٣/١

[٢] شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢ باختصار ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٦/٢

[٣] شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢

[٤] انظر شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/٢

إلى آخر ما جاء من ذلك في كلامهم [١] .

وإنما اغتفرت العرب مجيء الحال جامدة في بعض كلامهم ؛ لشبهها بالخبر في المعنى ، **يقول ابن مالك** : " يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت ؛ لأن الحال شبيهة بالخبر[٢] " [٣] .

فإذا كان الخبر يأتي مشتقًا نحو : "محمد مجتهد" ، ويأتي جامدًا نحو: "زيد غلامنا"، و "بكر أخو محمد" ، فالحال كذلك يغتفر فيها – بحكم هذا الشبه – أن تأتي جامدة ، لا سيما أنها فضلة على الخبر ، كما يقول ابن الشجري [٤] .

وسهل مجيء الحال جامدًا في هذا ونحوه نيابته عن الصفة ؛ وذلك لوقوعه موقع "مسعرًا" في قولنا : " بيع البر مدًا بنصف" ، ووقوعه موقع "متشافهين" و "متناجزين" في قولنا : " بعته يدًا بيد" ، و" كلمته فمًا لفم " ، ووقوعه موقع " مشبهًا الأسد " في قولنا : " كَرَّ زيد أسدًا" ، على ما سلف بيانه . **والله أعلم** .

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ ٣١٣ ، ٣١٤ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/٢ ، ٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/٢ ، ١٧١

[٢] وجه الشبه بينهما أن كلًا منهما محكوم به في المعنى على صاحبه ، كما أفاده الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل [٢١٩/١] .

[٣] شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢

[٤] انظر أمالي ابن الشجري ٦/٣

المسألة الرابعة

اغتفار تقديم الحال

على اسم التفضيل العامل فيها

وفي حال أخرى متأخرة عنه ، في بعض كلامهم

من الأشياء التي تعمل عمل الفعل : اسم التفضيل ، وهو يعمل في أشياء كثيرة، منها : الحال، نحو: "زيد أحسن الناس متبسِّمًا" [١] . وحين يكون العامل في الحال هو اسم التفضيل فإن العرب تمنع تقدم الحال على مثل هذا العامل، فلا يقولون : زيد متبسمًا أحسن الناس .

وقد وجه النحاة ذلك بأنه (أي : اسم التفضيل) أشبه الجامد في عدم قبول العلامة الفرعية ؛ لأنه ملازم للإفراد ، حيث نقول : " زيد أفضل من عمرو"، و"الرجال أفضل من النساء" ، ولا نقول: "أفضلون" ومن هنا لم يُتَصرف في معموله ؛ لعدم تصرفه في نفسه ، وذلك بخلاف غيره من الصفات التي أشبهت الفعل المتصرف ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، فهذه الصفات لما أشبهت المتصرف، تُصُرف في معمولها، فجاز تقديمه عليها ، نحو : "زيد مسرعًا راحل"، و "أنت شاهدًا مقبول" . قال ابن عقيل: " فإن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل ، لم يجز تقديمها عليه ؛ وذلك لأنه لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث ، فلم يتصرف

---

[١] انظر شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٤١٤

في نفسه ، فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : " زيد ضاحكًا أحسن من عمرو" ، بل يجب أخير الحال فتقول : زيد أحسن من عمرو ضاحكًا "[١].

وقد يكون اسم التفضيل عاملًا في حالين لاسمين متحدي المعنى، أو مختلفيه ، وأحدهما مفضل على الآخر ، وقد كان حق هذين الحالين أيضاً أن يتأخرا عن اسم التفضيل العامل فيهما كما في الحال الواحدة ، ولكن العرب اغتفرت في هذه الحالة تقدم الحال الفاضلة على اسم التفضيل ، وأخرت الحال الأخرى عنه كما هو حقها وأصلها ، فقالوا : " هذا بسرًا أطيب منه رطبًا " ، فـ "بسرًا" حال من الضمير المستكن في "أطيب" ، و "رطبًا" حال من ضمير "منه" ، والعامل فيهما "أطيب [٢] .

---

[١] شرح ابن عقيل ٢/٢٧٠ ، ٢٧١ باختصار، وانظر المساعد ٢/٢٨ ، ٢٩، والهمع ٢/٢٣٩ ، والتصريح ١/٣٨٢

[٢] القول بأن العامل في هذين الحالين هو اسم التفضيل هو قول الجمهور كما نص عليه ابن عقيل في شرحه على الألفية ٢/٢٧٣ .

وذهب السيرافي إلى أن الحالين في هذا ونحوه خبران منصوبان بـ " كان" المحذوفة ، والتقدير : هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا . [انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤] .

والراجح أنهما منصوبان على الحالية ؛ لأن المعنى على الحال ، فإن المخبر إنما يفضله على نفسه باعتبار حالين من أحواله ، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه ، فالتفضيل إنما صح باعتبار الحالين فيه ، فكان جهة انتصابهما على الحال لوجود شروط الحال ، كما أفاد ذلك ابن القيم في بدائع فوائده ٢/١٣٨

ومن ذلك أيضًا قول علي – كرم الله وجهه – لما أرادوا مبايعته بالخلافة: " لا تفعلوا ؛ فإني وزيرًا لكم ، خير لكم مني أميرًا " [١] .

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولنا : " زيد مفردًا أنفع من عمرو مُعَانًا " [٢] .

وقد وجه النحاة اغتفار تقديم الحال على عاملها الشبيه بالجامد في هذا ونحوه بأمور :

الأمر الأول : أنه لو تأخر الحالان جميعًا عن عاملهما هنا – كما هو حقهما – وقيل : " زيد أنفع من عمرو مفردًا معانًا" ، لالتبسا ، فلا يعلم أيهما المفضل ، فاغتفر تقدم الحال الفاضلة – وإن كان عاملها شبيهًا بالجوامد –؛ دفعًا لهذا الالتباس [٣] .

الأمر الثاني : أن العامل هنا وإن أشبه الجوامد ، إلا أن له مزية عليها بتضمنه حروف الفعل ، فلذلك رجح عليها ، فاغتفر التصرف في معموله بتقديمه على هذا العامل ، وتوسيط هذا العامل بين معموليه [٤] .

الأمر الثالث : أن هذا العامل الشبيه بالجامد (وهو أفعل التفضيل) لما كان في قوة فعلين ، اغتفر تقديم معموله عليه ، فقولهم : " هذا بسرًا

---

[١] انظر كنز العمال ٧٤٩/٥

[٢] انظر أوضح المسالك ٣٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/٢

[٣] انظر التصريح ٣٨٣/١ ، والهمع ٢٣٩/٢

[٤] انظر توضيح المقاصد والمسالك ٧١٤/٢ بتصرف يسير .

أطيب منه رطبًا " تـقديره : يزيد طيبه في حال كونه بسرًا ، على طيبه في حال كونه رطبًا ، والمعنى : بسره أطيب من رطبه [١] .

من أجل ذلك كله اغتفروا تقدم الحال على هذا العامل الشبيه بالجامد .

والله أعلم .

[١] انـظر بـدائـع الـفوائـد ١٤٣/٢ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٧٥٤/٢ ، والمسـاعد ٢٩/٢ ، ٣٠ ، والتصريح ٣٨٤/١

المسألة الخامسة

اغتفار دخول "رب" على معرفة في بعض كلامهم

من حروف الجر: "رب"، وهي تنفرد عن حروف الجر بأمور، منها: وجوب تنكير مجرورها[١] ، فلا تدخلها العرب إلا على النكرات[٢] ، ومن ذلك قولهم في المثل : " رب أخ لك لم تلدْه أمك " [٣] .

ومن ذلك قول رجل من أزد السراة [٤] : [من الطويل]

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوان

وقول جحدر بن مالك الحنفي [٥] : [من الوافر]

---

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٣٥٨ ، و مغني اللبيب ١٥٦/١

(٢) علة ذلك أن "رب" للتقليل أو التكثير ، والتقليل والتكثير لا يكون في المعرفة [انظر الجنى الداني صـ ٤٤٨] .

(٣) هذا المثل قاله لقمان بن عاد ، عندما رأى رجلًا مستخليًا بامرأة ، فسألها عنه، فقالت : هذا أخي ، فقال : رب أخ لك لم تلده أمك . [انظر مجمع الأمثال ٢٩١/١ باختصار] .

(٤) هكذا نسبه سيبويه وآخرون لرجل من أزد السراة من غير تعيين . [انظر الكتاب ٢٦٦/٢ ، والأصول في النحو ٣٦٤/١ ، والتصريح ١٨/٢] .

وقوله : "يَلْدَه" أصله : "لم يَلِدْهُ" ، بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن اللام تخفيفًا، فالتقى ساكنان ، فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي الفتحة ؛ لأن الياء مفتوحة ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين . [انظر الأصول في النحو ٣٦٤/١ بتصرف يسير] .

(٥) انظر خزانة الأدب ٢٠٨/١١ ، ٢٠٩

فإن أهلِكْ فربَّ فتى سيبكي عليَّ مخضبٍ رَخْصِ البنان[١]

وقول امرئ القيس في معلقته المشهورة [٢] : [من الطويل]

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولا سِيَّمَا يومٌ بدارة جُلْجُلِ

ولكنهم اغتفروا دخولها على معرفة في نحو : " ربه رجلًا " [٣] ، قال الشاعر : [من البسيط]

واهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أعْظُمِهِ

ورُبَّهُ عَطِبًا أنقذتُ من عَطَبِهِ[٤]

وقال الشاعر : [من الخفيف]

---

[١] الرخص : الشيء الناعم اللين . [انظر اللسان "رخص"] .

[٢] انظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري صـ ٣٢

[٣] يريدون أنه قليل غريب في الرجال ، كأنهم قالوا : ما أقله في الرجال، أي : ما أقل نظيره . [انظر الجنى الداني صـ ٤٤٣] .

[٤] ورد هذا البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية صـ ٣٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك٧٤٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٨/٢

وقوله : "واهٍ" من وها الحائط، إذا ضعف وهمّ بالسقوط ، و"رأبت" أي : أصلحت ، وقوله : "وشيكًا" – بفتح الواو وكسر الشين – أي : سريعًا ، والصدع : الشق ، وقوله : "عطبًا" : صفة مشبهة على وزن فَعِل – بفتح الفاء وكسر العين – أي : هالكاً ، "من عَطَبِه" مصدر على وزن "فَعَل" بفتحتين .

ومعنى البيت : رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط ، فجبرت كسره ، ورشت جناحه . [انظر توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٣/٢ هامش٢] .

رُبَّـهُ فـتـيـةً دعـوتُ إلى مـــا

يـورثُ الـمجدَ دائـبـًا فـأجـابـوا[١]

وإنما اغتفرت العرب دخول "رب" على معرفة في هذا ونحوه ؛ لمضارعة هذه المعرفة النكرة ، بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر ، فكان هذا المضمر مبهمًا مجهولًا ، ومن أجل هذا احتاج إلى التفسير بالنكرة المنصوبة ، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير[٢] .

فلما أشبه الضمير في نحو " ربه رجلًا " النكرةَ ، في أنه غير معين ، جرى مجرى النكرة ، فاغتفر دخول "رب" عليه من هذه الجهة .

والله أعلم .

---

(١) ورد هذا البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب صـ ١٣٣ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والتصريح ٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٨/٢

(٢) انظر سر الصناعة ٣٢١/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٣

المسألة السادسة

اغتفار اقتران المضاف بالألف واللام في الإضافة اللفظية

من خصائص الاسم الإضافة ، والاسم حين يضاف فإن إضافته قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية .

فاللفظية هي التي يجتمع فيها أمران : أمر في المضاف ، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه ، وهو كونه معمولًا لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب : اسم الفاعل ، كـ "ضارب زيد" ، واسم المفعول ، كـ "معطي الدينار"، والصفة المشبهة ، كـ "حسن الوجه" .

وأما الإضافة المعنوية فهي التي ينتفي منها الأمران المجتمعان في الإضافة اللفظية ، أو أحدهما ، مثل "غلام زيد" ، فلا المضاف هنا صفة ، ولا المضاف إليه معمولًا له ، ومثل "ضَرْب زيد" ، فإن المضاف إليه وإن كان معمولًا للمضاف ، لكن المضاف غير صفة ، ومثل "ضارب زيد أمس"، فإن المضاف وإن كان صفة ، لكن المضاف إليه ليس معمولًا لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي[١] .

ومن أحكام الاسم المضاف إضافة معنوية أنه لا يجوز اقترانه بالألف واللام ؛ لأنه إن أضيف إلى معرفة فإنه يتعرف بالإضافة ، فامتنع لذلك اقترانه بالألف واللام ؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد ، فلا يقال : هذا الغلام زيد ، وإنما يقال : هذا غلام زيد ، وإن أضيف إلى نكرة

---

[١] انظر شرح شذور الذهب صـ ٣٢٦ ، ٣٢٧ بتصرف يسير واختصار .

فإنه يتخصص بالإضافة ، فامتنع لذلك اقترانه بالألف واللام ؛ لئلا يلزم إضافة المعرفة إلى النكرة ، فيكون الاسم معرفاً منكرًا في حال واحد [١] .

وعلى ذلك فلا يقال : هذا الغلام رجل ، وإنما يقال : هذا غلام رجل .

أما الاسم المضاف إضافة لفظية فقد اغتفر العرب اقترانه بالألف واللام، شريطة أن يكون المضاف إليه أيضًا مقترنًا بها ، نحو : الضارب الرجل ، قال تعالى : ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٢] ، أو يكون ما أضيف إليه المضاف إليه مقترنًا بالألف واللام ، نحو : زيد الضارب رأسِ الجاني ، أو يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، كما في قول الشاعر : [من الكامل]

الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِهِ منـي وإن لم أرج منكِ نوالًا [٣]

فإن لم تتحقق هذه الشروط ، امتنع اقتران المضاف حينئذ بالألف واللام ، فلا يقال : هذا الضارب رجل ، ولا : هذا الضارب زيد ، ولا : الضارب رأس جانٍ ، اللهم إلا إذا كان المضاف هنا مثنى ، أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر ، فيكفي وجود الألف واللام في المضاف ، ولا يشترط وجودها في المضاف إليه ، فتقول : هذان الضاربا زيد ، وهؤلاء الضاربو زيد [٤] .

---

[١] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢ وحاشية الصبان ٢٤٥/٢

[٢] من الآية ٣٥ من سورة الحج .

[٣] هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٨٦/٣ ، وتوضيح المقاصد ٧٩٣/٢ ، وأوضح المسالك ٩٥/٣ ، والمساعد ٢٠٣/٢ ، والتصريح ٢٩/٢ ، والهمع ٤١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٦/٢

[٤] انظر شرح ابن عقيل ٤٧/٣ ، ٤٨ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦

وإنما اغتفر اقتران المضاف بالألف واللام في الإضافة اللفظية ؛ لأنه لا يكتسب تعريفًا ولا تخصيصًا – كما في الإضافة المعنوية – ، أما أنه لا يكتسب التعريف ؛ فلأنه يظل على تنكيره حتى ولو أضيف إلى معرفة ، والدليل على ذلك وصف النكرة به في قوله تعالى : ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[١] ، والنكرة لا توصف بالمعرفة ، مما يدل على أن المضاف هنا باق على تنكيره لم يعزل عنه ، برغم إضافته إلى معرفة [٢] .

وأما أنه لا يكتسب التخصيص؛ فلأن أصل قولنا : ضاربُ زيدٍ : ضاربٌ زيدًا ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة [٣] .

وهذا الاختصاص إنما حصل للمضاف هنا ؛ لكونه عاملًا في "زيد" النصب ؛ لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصبًا ، ولذلك تسمى الإضافة هنا إضافة غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ لكون التنوين مرادًا ، وإنما حذف للتخفيف ، وإذا كان مرادًا كان فاصلًا ، فلم يحصل به تخصيص ، فضلًا عن التعريف [٤] .

والتخفيف بحذف التنوين في قولنا : "ضارب زيدٍ" أحد أمرين تنحصر فيهما فائدة الإضافة اللفظية ، والأمر الآخر هو رفع القبح في نحو قولنا : "مررت بالرجل الحسن الوجه" ، فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) انظر أوضح المسالك ٨٩/٣ باختصار .

(٣) انظر أوضح المسالك ٩٢/٣

(٤) انظر شرح ألفية ابن معط ٧٣٣/١

ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي ، وفي الجر تخلص منهما [١] .

فثبت بذلك أن الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف أو التخصيص ، وإنما تفيد التخفيف ، أو رفع القبح .

ولما كان المحذور في الإضافة المعنوية – من اجتماع أداتي تعريف – منتفيًا في الإضافة اللفظية ، اغتفر اقتران المضاف فيها بالألف واللام ؛ لزوال المانع ، فنقول : أنت المتبع الحق ، وأنت المكرم طالب العلم ، والفاتحا دمشق خالد وأبو عبيدة ، والساكنو مصر آمنون ، وهكذا ؛ لأن الغرض من الإضافة هنا التخفيف ، وليس التعريف أو التخصيص ، من حيث كان النية فيها الانفصال ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[١] انظر أوضح المسالك ٣/٩٢

المسألة السابعة

اغتفار الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف

فعل التعجب جامد لا يتصرف؛ لأنه تضمن معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع[١] . وقيل إنه جامد لأنه تضمن ما ليس له في الأصل، فهو في قولنا : "ما أحسن زيدًا" أصله الخبر دون التعجب ، وهو : "حَسُنَ زيدٌ جدًا" ، فلما نقل عن الخبر المحض إلى التعجب ألزم لفظًا واحدًا، ولم يصرف [٢] .

من أجل ذلك امتنع الفصل بين فعل التعجب وبين معموله ؛ [لأن ذلك نوع تصرف في علم التعجب] ، فلا يقال : ما أحسن يا عبد الله زيدًا ، ولا : أَحْسِنْ لولا بخله بزيد[٣] ، وذلك لضعف فعل التعجب – بجموده ، ولزومه طريقة واحدة – عن الفصل .

لكنهم اغتفروا الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف ، والجار والمجرور ، وقد أورد النحاة جملة من شواهد ذلك في منثور كلامهم ومنظومه[٤] .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢٦٢/٣ ، والمساعد ١٥٦/٢

(٢) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٧٢/١

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٦٣/٣ ، وما بين الحاصرتين من شرح الكافية ٢٣٢/٤

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ – ١٠٩٧ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/٣ والهمع ٤٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٤/٣

فمن شواهد ذلك في منثور كلامهم قول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في حق طلحة لما رآه قتيلًا يوم الجمل : " أَعْزِزْ عليَّ أبا محمد أن أراك مُجَدَّلًا تحت نجوم السماء [١] .

ومن شواهد ذلك في منثور كلامهم أيضًا قول عمرو بن معدي كرب : " لله دَرُّ بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللَّزْبات[٢] عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها " [٣] .

ومن شواهد ذلك في منظوم كلامهم قول أوس بن حجر[٤] : [من الطويل]

أقيمُ بدارِ الحَزم ما دام حزمُهَا وأحْرِ إذا حالتْ بأن أتحوَّلا

وقول العباس بن مرداس[٥] : [من الطويل]

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما

---

[١] انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٤٨/١ "جدل" .
ومعنى "مجدلًا " أي : مُلْقًى عَلَى الأَرض صريعًا ، وقيل للصَّرِيع مُجَدَّل ؛ لأَنه يُصْرَع عَلَى الجَدَالة ، وهي الأَرض لشِدَّتها . [انظر اللسان "جدل"] ، بتصرف يسير .

[٢] اللزبات : جمع لَزْبَة ، وهي الشدة . [انظر اللسان " لزب"] .

[٣] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، ٤١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، وشرح ابن الناظم صـ ٤٦٦

[٤] انظر ديوانه صـ ٨٣

[٥] انظر المقاصد النحوية للبدر العيني ٧٣/٣ ، وقد ورد هذا البيت بلا نسبة في الجنى الداني صـ ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ؛ والهمع ٤٠/٣ ، ولسان العرب "حبب" .

وقول عمر بن أبي ربيعة[١] : [من الطويل]

فَصَدَّتْ وقالت بل تريد فضيحَتي

وأحْبِبْ إلى قلبي بها مُتَعَضِّبًا[٢]

وقول الشاعر : [من الطويل]

خَلِيْلَيَّ ما أحْرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى

صَبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر[٣]

حيث فُصِلَ بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف في بيت أوس بن حجر ، وبالجار والمجرور في الشواهد الأخرى ، كما هو واضح بيِّن .

وإنما اغتفر الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف والجار والمجرور ؛ لأن الفصل بهما كلا فصل ، وذلك من جهة أن للظرف اتصالًا بالمظروف حتى كأنهما شيء واحد ، بدليل أنهم يقولون : احمل هذا الوعاء ، والمراد ما في الوعاء ، إذ المقصود ذلك ، فلما نزل الظرف من المظروف منزلة نفس المظروف بحيث لا ينفك عنه ، جعل الفصل به كَلَا فصل ، كما أفاده تاج الدين الجندي في شرح المفصل [١] .

---

[١] انظر ديوانه صـ ٤١

[٢] قوله : "متعضبًا" من قولهم : عضبه بلسانه : تناوله وشتمه ، ورجل عَضَّابٌ : شَتَّام . [انظر اللسان "عضب"] .

[٣] هذا البيت أُنشد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٥٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ ، والهمع ٤٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٤/٣

[١] انظر الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي ٦٩٦/٢

ثم إنهم إذا كانوا قد اغتفروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه مع قوة الارتباط بينهما ، فإن الفصل بين فعل التعجب وبين معموله أولى أن يكون مغتفرًا ؛ لأن الارتباط بينهما ليس أقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه .

يقول ابن مالك : " الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى " [٢] .

كما أن فعل التعجب وإن ضعف بمنع تصرفه ، إلا أنه لا ينحط عن درجة "إنَّ" ، فإذا كانوا قد اغتفروا الفصل بينها وبين اسمها في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبها

أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلَابِلُه[٣]

فإن الفصل بين فعل التعجب وبين معموله أولى أن يغتفر ؛ لأن الحرف أضعف من الفعل [١] .

---

[٢] شرح التسهيل ٤١/٣ ، وانظر توضيح المقاصد والمسالك ٩٠١/٢

[٣] البيت من الأبيات الخمسين التي هي في كتاب سيبويه ، ولم يعرف لها قائل ، كما أفاده البغدادي في خزانته ٤٥٦/٨ ، وانظر الكتاب ١٣٣/٢.

وقوله : لا تلحني أي : لا تلمني ولا تعذلني ، من قولهم : لَحَيْتُ الرجل ألحاه لحياً إذا لمته ، و"جمٌّ" أي : كثيرعظيم ، وقوله : "بلابله" أي : وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال . [انظر تحقيق الشيخ محيي الدين على شرح ابن عقيل ٣٤٩/١ بتصرف .

ومن المعلوم أنهم يتوسعون في الظروف – لكثرتها – ما لا يتوسعون في غيرها [٢] ، لذلك كله اغتفر الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف والجار والمجرور .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح الجمل ٥٨٧/١

[٢] السبب في اتساعهم في الظروف والمجرورات أن كل كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به ، أو مقدر ؛ لأنه إذا قيل : " قام زيد" ، فلابد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله ، اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره ، والمجرورات تشبه الظروف ؛ لأن كل ظرف فهو في التقدير مجرور بـ " في" ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله ، فيقال : يوم الجمعة صمت فيه ، فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع . [انظر شرح الجمل ٤٣٩/١ بتصرف يسير ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٣٣/٢] .

المسألة الثامنة

اغتفار العطف في التوكيد اللفظي دون المعنوي

التوكيد نوعان : لفظي ومعنوي ، فاللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه ؛ اعتناءً به[١] ، ومنه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : " أيما امرأة نكحت بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل " [٢] .

أما المعنوي فهو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر[٣]، نحو: جاء زيد نفسه ، أو عينه ، فكلمة "نفسه" و "عينه" رفعت احتمال أن يكون الجائي رسول زيد ، أوكتابه ، أو خبره ، ونحو : "جاء الركب كله" ، فكلمة "كله" رفعت احتمال أن يكون الجائي أكثر الركب [٤] .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ محصورة ، أشهرها : "نفس" ، و "عين" ، و "كل"، و "جميع" ، و "كلا" ، و "كلتا" ، بعد إضافة كل منهما إلى ضمير مطابق للمؤكَّد ، يقول ابن مالك[٥] : [من الرجز]

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكـــــدا

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢ ، وشرح قطر الندى صـ ٢٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٣

(٢) رواه بهذا اللفظ أبو داوود في مسنده ٧٢/٣

(٣) انظر شرح الأشموني ٧٣/٣

(٤) انظر شرح شذور الذهب صـ ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، وشرح قطر الندى صـ ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/٣ – ٢٠٨ بتصرف يسير .

(٥) انظر ألفية ابن مالك صـ ٣٧

واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحداً تكن متبعاً

وكلًا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعاً بالضمير موصلا

أما التوكيد اللفظي فيجري في الألفاظ كلها :

- **أسماء كانت** ، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : " ... فنكاحها باطل باطل باطل " ، السالف ذكره آنفاً .

وقول مسكين الدارمي[١] : [من الطويل]

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا له

كساعٍ إلى الهَيْجَا بغير سلاح

حيث كرر الاسم "أخاك" بلفظه ؛ تأكيدًا للأول .

- **أو أفعالًا** ، كقول الشاعر : [من الطويل]

فأين إلى أين النجاة ببغلتي

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس [٢]

حيث أعاد الفعل "أتاك" بعينه ؛ تأكيدًا للأول .

- **أو حروفًا** ، كقول جميل العذري[٣] : [من الكامل]

---

[١] البيت لمسكين الدارمي كما في خزانة الأدب ٣/٦٥،٦٧ ، والكتاب ١/٢٥٦

[٢] قال البغدادي في هذا البيت إنه " مع شهرته لم يعلم له قائل " . [انظر الخزانة ٥/١٥٨ ، ١٥٩] .

[٣] البيت لجميل العذري . [انظر الخزانة ٥/١٥٩ ، ١٦٠] .

لا لا أبوح بِحُبِّ بَثْنَةَ إنها

أخذتْ عَلَىَّ مواثقًا وعهوداً

فـ "لا" الثانية توكيد لفظي للأولى .

- **أو جملًا** ، كما في قول النبي – صلى الله عليه وسلم – في رواية الإمام الترمذي في سننه[١] : " أيما امرأةٍ نَكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل" .

حيث كرر جملة "فنكاحها باطل" مرتين ؛ تأكيدًا للأولى . ومن ذلك أيضًا جملة "احبس" الثانية في قول الشاعر السالف ذكره آنفًا :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فهي توكيد لفظي لجملة "احبس" الأولى[٢] .

والأكثر في التوكيد اللفظي – كما يقول الأشموني[٣] – أن يكون في الجمل ، ويكثر فيه حينئذ أن يفصل بينهما بعاطف[٤] ، كما في قوله

---

(١) انظر سنن الترمذي ٣٩٩/٣

(٢) انظر شرح الكافية ٣٨٣/٢ ، وشرح قطر الندى صـ ٢٨٩ – ٢٩١، وشرح الأشموني ٨٠/٣

(٣) ٨١/٣

(٤) هذا إذا أمن اللبس ، وإلا امتنع العطف ، نحو : ضربت زيدًا ضربت زيدًا، فلو قيل : ثم ضربت زيدًا ، لتوهم أن الضرب تكرر مرتين تراخت إحداهما =

تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[١] ، وقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[٢] .

بخلاف التوكيد المعنوي فإنه لا يجوز فيه عطف بعض ألفاظه على بعض ، فلا يقال : " جاء زيد نفسه وعينه " ، ولا : " جاء القوم كلهم وأجمعون"؛ وذلك لاتحادهما في المعنى، فلو عطف بعض ألفاظ التوكيد المعنوي على بعض ، لكان كعطف الشيء على نفسه [٣] .

وإنما اغتفروا العطف في التوكيد اللفظي دون المعنوي ؛ لأن التوكيد اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف ؛ لأنه وإن كان يدل على المغايرة ، لكن الاتفاق ينفي ذلك ، بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوي ، فإنها لما كانت مختلفة ، كان الإتيان بالعاطف مقوياً للمغايرة ، فلذلك لم

عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع إلا مرة واحدة . [انظر شرح الأشموني ٣/٨١ ، ٨٢] .

(١) النبأ /٤ ، ٥

(٢) القيامة /٣٤ ، ٣٥ . والعطف في هذا ونحوه صوري ، لا حقيقي ، كما نبه عليه الصبان ، وعلله بقوله : " لأن بين الجملتين تمام الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة ، ولأن الحرف لو كان عاطفًا حقيقيًا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . [انظر حاشية الصبان ٣/٨١] .

(٣) انظر اللباب ١/٤٠٣ ، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٦٥ ، وشرح الكافية ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ ، والهمع ٣/١٤٣ ، وشرح الأشموني ٣/٧٧

يجز الإتيان به فيها ، كما أفاده الزرقاني فيما نقله عنه الشيخ يس في حاشيته على التصريح [١] .

والله أعلم .

---

[١] ١٢٧/٢

المسألة التاسعة

اغتفار نداء ما فيه الألف واللام في بعض كلامهم

لم تناد العرب ما فيه الألف واللام ، ؛ لأن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصًا ، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم ينادوا ما فيه الألف واللام لذلك ؛ لأن أحدهما كافٍ ؛ لصيرورة حرف النداء بدلًا من الألف واللام في المنادى ، فاستغني به عنهما [١] .

ولكنهم اغتفروا نداء ما فيه الألف واللام في بعض كلامهم ، فمن ذلك نداؤهم اسم الله تعالى ، حيث قالوا : " يا أله – بالقطع –اغفر لنا" ، كما حكاه سيبويه[٢] .

وحكى ثعلب أنهم يقولون : " يا الله" ، فيصلون ، قال : وهما لغتان ، أي القطع والوصل[٣] .

وإنما اغتفر الجمع بين حرف النداء والألف واللام في قولهم : " يا الله" ؛ لأن هذا الاسم – كما يقول سيبويه – يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف[٤] .

---

[١] انظر شرح المفصل ٨/٢

[٢] انظر الكتاب ١٩٥/٢

[٣] انظر المحكم لابن سيده ٢٥٩/٤، [الهاء واللام والهمزة، مقلوبه "أ ل هـ"]

[٤] انظر الكتاب ١٩٥/٢

وقال ابن الناظم : " واغتفر الجمع بينهما في " يا الله " ؛ إذ كانت الألف لازمة ، معوضًا بها عن همزة الإله ، فلا يقاس عليه سواه"[١].

ويدل على أن الألف واللام في اسم الله تعالى عوض عن همزة "إله" ، أنهم جوزوا قطع الهمزة ؛ ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن همزة القطع ، فلما كانت عوضًا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم ، لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينهما [٢] .

وقيل إنهم اغتفروا الجمع بين حرف النداء والألف واللام في قولهم : "يا الله" ؛ لكثرة استعمالهم هذا الاسم ، فخف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لم يجوزوه في غيره [٣] .

وقيل إن الألف واللام في اسم الله تعالى لغير التعريف ؛ لأنه – سبحانه – واحد لا يتعدد فيحتاج إلى التعيين ، ودخول "يا" عليه للخطاب [٤] . فلذلك اغتفروا فيه الجمع بينهما .

ومما اغتفروا فيه الجمع بين حرف النداء والألف واللام أيضًا : نداء الجمل المحكية المبدوءة بأل ، نحو : " يا المنطلق زيد " (فيمن سمي بذلك) .

يقول ابن هشام : فلو سميت بقولك : المنطلق زيد ، ثم ناديته،

---

[١] شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٧٢

[٢] انظر أسرار العربية لابن الأنباري صـ ١٣٠

[٣] المرجع السابق صـ ١٣٠

[٤] انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٦/١

قلت : يا المنطلق زيد " [١] .

وإنما اغتفر ذلك ها هنا ؛ لأن معناه : يا مقولًا له ذلك ، كما ذكره ابن عقيل[٢] ، فيما حكاه عن سيبويه ، فهي في التقدير داخلة على غير "أل" .

ومما اغتفروا فيه الجمع بين حرف النداء والألف واللام كذلك : نداء اسم الجنس المشبه به ، نحو : " يا الأسد شدة " ، و " يا الخليفة جودًا"[٣] .

وإنما اغتفر ذلك ؛ لأن التقدير : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فلذلك اغتفر دخول "يا" عليه ؛ لأنها في التقدير داخلة على غير "أل" [٤] .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح شذور الذهب صـ ١٥٥

[٢] انظر المساعد ٢/٥٠٢

[٣] انظر التسهيل والمساعد عليه ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣

[٤] انظر التصريح ٢/١٧٣ بتصرف يسير .

المبحث الثاني

المغتفرات

في الدرس الصرفي

وفيه سبع مسائل

المسألة الأولى

اغتفار الجمع بين تأنيثين

في كلمة واحدة في بعض كلامهم

لا يجمع العرب بين تأنيثين في كلمة واحدة ؛ لحصول الاستغناء بأحدهما، فلا يقولون : النساء تقمن ، ولا : الوالدات ترضعن، بالجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة ، وإنما يقولون : النساء يقمن ، والوالدات يرضعن[١] .

ولذلك حذفوا تاء "مسلمة" عند جمعها بالألف والتاء ، فقالوا : "مسلمات" ، ولم يقولوا : "مسلمتات" [٢] .

وحذفوا كذلك تاء التأنيث في النسب إلى "مكة" ونحوها مما هو مختوم بتاء التأنيث ؛ وذلك لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا ؛ لأننا إذا قلنا في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر : رجل كوفتي وبصرتي، لقلنا في المؤنث: امرأة كوفتية وبصرتية، فلما كان ذلك يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنث نحو : كوفتية وبصرتية – والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز – حذفوا التاء من المذكر ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث [٣] .

---

[١] انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه صـ ١٧١

[٢] انظر أسرار العربية صـ ٥٢

[٣] المرجع السابق صـ ١٨٧

ولكنهم اغتفروا الجمع بين تأنيثين في كلمة واحدة ، في بعض كلامهم ، فمن ذلك قولهم : "إحدى عشرة" و "اثنتا عشرة" ، حيث جمعوا بين ألف التأنيث وتائه في "إحدى عشرة" ، وجمعوا بين تائي التأنيث في "اثنتا عشرة" ، وكل منهما كالكلمة الواحدة .

وإنما اغتفروا الجمع بين تأنيثين في "إحدى عشرة" ؛ لاختلاف لفظي العلامتين ، فتأنيث الجزء الأول بالألف ، وتأنيث الجزء الثاني بالتاء . **يقول ابن عصفور** : " فإن قيل : إن "إحدى عشرة" قد جمع فيها بين علامتي تأنيث ؟ فالجواب : إن التأنيث مخالف في اللفظ ؛ فلذلك جمع بينهما " [١] .

ويقول ابن يعيش : " فإن قال قائل : فما بالكم قلتم "إحدى عشرة" ، و "إحدى" مؤنثة ، و "عشرة" فيها تاء التأنيث ؟ ، فالجواب في ذلك أن تأنيث "إحدى" بالألف ، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكر ، نحو : "قائم" ، و"قائمة" ، وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها ؛ لأن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ألا ترى أنّهم قالوا : "حُبْلَى" ، و"حبالى"، فلم يُسْقِطوا الألف في التكسير ، كما أسقطوا التاء في "قَصْعَة" ، و" قِصاع" ، و"جَفْنَة" ، و"جِفان" ، وقالوا : "حُبْلَياتٌ" ، فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء ، كما حذفوها في "مسلمات" لاجتماعها مع التاء ، فلذلك يسقطونها مع " ثلاثة " من "العشرة" ، ولا يسقطونها من "عشرة" مع "إحدى" " [٢] .

---

[١] شرح الجمل ٣/٢

[٢] شرح المفصل ٢٦/٦ باختصار ، وانظر حاشية الخضري ١٣٧/٢

أما "اثنتا عشرة" فاغتفروا الجمع بين تأنيثين فيه ؛ لأن إحدى الكلمتين معربة (وهي "اثنتا") ، والأخرى مبنية (وهي "عشرة") ، فكأنهما كلمتان قد تباينتا [١] .

وكأنهم يغتفرون اجتماع شيئين بمعنى واحد لأدنى مخالفة بينهما.

ويؤكد ذلك : الجمعُ بين مؤكدين في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[٢] ، **يقول ابن خالويه في ذلك** :

" فإن سأل سائل : لم جَمَعْتَ في فعل واحد بين علامتي تأكيد ، وأنت لا تجمع بين علامتي التأنيث في فعل ، نحو قوله عز وجل : ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾[٣] ، فلا تقول : ترضعن ؟ فالجواب في ذلك أن العلامتين إذا دخلتا لمعنيين مختلفين لم يُعَقِ الجمع بينهما ، فاللام أفادت التأكيد ، وصارت جواباً لليمين المقدرة تحتها ، والنون أفادت إخراج الفعل من الحال إلى الاستقبال " [٤] .

فلما اختلف غرض العلامتين هنا وتنوع ، اغتفر الجمع بينهما ، كما أنه لما اختلفت علامتا التأنيث في "إحدى عشرة" ، واختلف حال الجزء الأول عن الجزء الثاني في " اثنتا عشرة " اغتفر الجمع بينهما ، على ما سلف بيانه . **والله أعلم** .

---

[١] انظر الهمع ٣/٢٢٠

[٢] التكاثر / ٨

[٣] البقرة / ٢٣٣

[٤] انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه صـ ١٧١ ، ١٧٢

المسألة الثانية

اغتفار تصغير بعض المبنيات في بعض كلامهم

يختص التصغير بالأسماء[١] ، بل بالمتمكن منها ، نحو : رجل، ودرهم ، وعصفور ، فيقال : رُجَيْل ، ودريهم ، وعصيفير ، وذلك لأنه نوع من التصرف فيها .

ولذلك ناسب ألا يلحق الأسماء غير المتمكنة ، (أي المبنية المتوغلة في البناء ، كالضمائر ، وأسماء الشرط والاستفهام ، ومَن ، وما الموصولتين) ؛ وذلك لشبه هذه الأسماء المتوغلة في البناء بالحروف ، والحرف لا يصغر[٢] .

ولكنهم اغتفروا تصغير بعض المبنيات في كلامهم ، كأسماء الإشارة غير المكانية ، حيث قالوا في "ذا" ، و "تا" : "ذَيَّا" و "تَيَّا"[٣] ،

---

[١] لأنه وصف من حيث المعنى ، فإذا قلنا : "جبيل" ، فمعناه : جبل صغير، والفعل والحرف لا يوصفان، فلا يصغران . [انظر النكت الحسان صـ ٢٠٦] .

[٢] انظر شرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك١٤٤٠/٣ وشرح الأشموني ١٧٢/٤

[٣] "ذا" و "تا" على حرفين ، فلما صغروهما احتاجوا إلى حرف ثالث ، فأتوا بياء أخرى ؛ لتمام بناء التصغير، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، فانقلبت الألف ياء ؛ لتحركها بوقوع ياء التصغير بعدها ، وزادوا الألف آخرًا عوضًا من ضمة الفاء ، فصار "ذيَيَّا" ، فاجتمع ثلاث ياءات ، وذلك مستثقل ، فحذفوا إحدى الياءات ، فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير؛ لأنها علامة ، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لأنه بعدها ألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير، وهي لا =

وقالوا في "أولى" و "أولاء" : أُلَيَّا" و "أُلَيَّاء" [١] .

قال رؤبة [٢] : [من الرجز]

لـــتقـعـدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ منِّيَ ذي القاذورة المَقْلِيِّ

أو تحلفي بربك العليِّ أني أبــو ذَيَّـالِـكِ الــصبي[٣]

فقوله "ذيالك" تصغير "ذلك"[٤] .

وقال العرجي[٥] : [من البسيط]

يا ما أُمَيلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هَؤُلَيَّائِكُن الضَّالِ والسَّمُرِ[٦]

تكون محركة، فحذفوا الياء الأولى ، فبقي : " ذَيَّا " و " تَيَّا " . [انظر شرح المفصل ١٣٩/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤ ، ١٩٢٥، والمساعد ٥٢٧/٣ ، والتصريح٣٢٥/٢] .

[١] انظر المفصل صـ ٢٠٦ ، والارتشاف ٣٩٢/١

[٢] انظر ملحق ديوان رؤبة صـ ١٩٠

[٣] معنى البيتين : والله لتجلسن أيتها المرأة بعيدة عني حيث يجلس المكروه المبغض من الناس ، إلى أن تقسمي بخالقك المنزه عن كل ما لا يليق : أني أبو هذا الولد الصغير . [انظر توضيح المقاصد والمسالك ٥٢٨/١] .

[٤] انظر اللسان "ذا" .

[٥] انظر ديوانه صـ ٢٤١

[٦] قوله: "شَدَنَّ" : ماضي "شَدَنَ" الغزال بِالْفَتْح، يشدُن بِالضَّمِّ شُدونًا أي : قوي وطلع قرناه ، وَاسْتغْنى عن أمه ، والنون الثانية ضمير الغزلان ، وجملة "شَدَنَّ" صفة "غزلان"، و"الضَّال": السِّدْرُ البَرِّي، جمع ضالة، والسَّمُر بفتح السين وضم الميم : جمع سَمُرَة ، وهو شجر الطلح . [انظر خزانة الأدب ٩٦/١ باختصار] .

فقوله "هؤليائكن" تصغير "أولاء" [١] .

ومما اغتفروا تصغيره من المبنيات أيضًا: بعض الموصولات غير المتوغلة في البناء ، كـ "الذي" و "التي" ، حيث قالوا في تصغيرهما : "اللَّذَيَّا" و "اللَّتَيَّا" [٢] . قال العجاج [٣] : [من الرجز]

دافعَ عني بنقيرٍ موتتي بعد اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي[٤]
إذا علَتْهَا أنفسٌ تَرَدَّت

وقال سُلْمِيّ بن ربيعة السِّديِّ كما في خزانة الأدب[٥] : [من الكامل]

ولقد رَأَبْتُ ثَأي العشيرة بينها[٦]

وكفيت جانبها اللَّتَيَّا والتي

---

[١] انظر شرح الشافية ٢٨٧/١

[٢] انظر المفصل صـ ٢٠٦ ، والارتشاف ٣٩٢/١

[٣] انظر ديوانه صـ ٢٦٧ ، والكتاب ٤٨٨/٣ ، وتردد صاحب اللسان فنسبه في مادة "ذا" إلى العجاج، ونسبه في مادة "روح" إلى رؤبة .

[٤] جاء في اللسان (مادة "لتا") أن "اللتيا" هي الداهية الصغيرة ، و "التي" هي الداهية الكبيرة. وجاء في مادة "تقر" أن هذا الأسلوب مما يعبر به عن الدواهي، وأن الشاعر هنا يخبر أن الله – عز وجل – أنقذه من مرضٍ أَشْفى به على الموت . [انظر اللسان "لتا" و "تقر"] .

[٥] ١٥٥/٦ ، وجاء في الأصمعيات [صـ ١٥٢] أنه علباء بن أرقم بن عوف.

[٦] قوله : "رأبْتُ" أي : أصلحت ، والثَّأي : الفساد . [انظر الأصمعيات صـ ١٥٢ هامش "٢"] .

وقد وجه النحاة اغتفارهم تصغير هذه الأسماء غير المتمكنة بأنها لما كانت تتصرف تصرف الأسماء المتمكنة ، اغتفر تصغيرها واستبيح . **يقول الرضي** : " كان حق اسم الإشارة ألا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن أصله (وهو "ذا") على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة ، فوصف ، ووصف به ، وثني ، وجمع ، وأنث ، [ووقع فاعلًا ، ومفعولًا ، ومضافًا إليه] ، أجري مجراها في التصغير ، وكذا كان حق الموصولات ألا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف ، كـ "الذي" ، و "التي" ، وتُصُرِّف فيه تصرف المتمكنة ، فوصف به ، وأنث ، وثني ، وجمع ، جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه دون غيرهما من الموصولات كـ "مَن" و "ما""[١].

وحين اغتفروا تصغير هذه الأسماء غير المتمكنة اغتفروا ذلك واستباحوه لكن على وجه خولف به تصغير الأسماء المتمكنة ، فتركوا أولها على حاله من فتح كـ " ذا" و "الذي" ، أو ضم كـ "أولى" ، وزادوا في آخرها ألفًا ؛ عوضاً عما فات من ضم الأول ، وكل ذلك للتنبيه على الفرق بين تصغير المتمكن وغير المتمكن[٢] .

والله أعلم .

---

[١] شرح الشافية ٢٨٤/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٤٤١/٣ ، والهمع ٣٥٢/٣ ، وحاشية الخضري ١٦٨/٢ ، وما بين الحاصرتين من شرح ألفية ابن معط ١٢١٨/٢

[٢] انظر التصريح ٣٢٥/٢ ، والهمع ٣٥٢/٣ ، وشرح الأشموني ١٧٢/٤

المسألة الثالثة

اغتفار نقل حركة الهمزة الموقوف عليها - وإن كانت فتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها ، واغتفار لزوم عدم النظير في النقل منها

الحرف الموقوف عليه إما أن يكون ساكنًا ، وإما أن يكون متحركًا ، فإن كان ساكنًا ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدرج ، وذلك نحو : "لم" و "من" و "الذي" و "لم يقم" [١] .

وإن كان متحركًا فإنهم يقفون عليه بالسكون ؛ لأن الوقف – كما يقول الصرفيون – ضد الابتداء ، فحقه أن تكون صفته مضادة لصفته ، ولما كان الابتداء لا يكون إلا بحركة ، كان الوقف بما هو ضد الحركة ، وهو السكون ؛ لأنه (أي : الوقف) موضع استراحة ، وهو موضع يضعف فيه الصوت ، فلذلك اختاروا له أخف الأحوال وهو السكون[٢] .

ولكن بعض العرب يقف على المحرك الآخر بنقل حركته إلى الحرف الساكن قبله ؛ كراهة التقاء الساكنين . **يقول سيبويه** : " باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب : "هذا بَكُرْ" ، و"من بَكِرْ" ، ولم يقولوا : رأيت البكَرْ ؛ لأنه

---

[١] انظر الهمع ٣٨٦/٣

[٢] انظر اللباب ١٩٦/٢ ، والهمع ٣٩٠/٣ ، ٣٩١ بتصرف يسير .

في موضع التنوين ، وقد يلحق ما يبين حركته والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ... " [١] .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[٢] ، في قراءة سلام ، بكسر الباء ، وسكون الراء [٣] ، وقولُ عبيد بن ماوية الطائي[٤] : [من مشطور الرجز]

أنا ابنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

والأصل : " بالصَّبْرِ" و "النقْرُ" ، بباء وقاف ساكنتين ، بعدهما راء متحركة بالحركة الإعرابية وهي الكسرة في الأولى، والضمة في الثانية ولكنه لما أراد الوقف نقل الكسرة من الراء إلى الباء قبلها في " بالصبر" ، ونقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها في "النقر" [٥] .

ولهذا النقل شروط أتى عليها الصرفيون ، وقد لخصها ابن هشام بقوله : " وشرطه خمسة أمور ، وهي : أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ، ولا يستثقل ، وألا تكون الحركة فتحة ، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له ، فلا يجوز النقل في نحو : "هذا جعفر" ؛ لتحرك ما قبله ، ولا في نحو : "إنسان" و "يشد" و "يقول"

---

[١] الكتاب ١٧٣/٤

[٢] من الآية / ٣ من سورة العصر .

[٣] انظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٧٩

[٤] انظر اللسان " نقر" ، ونسب سيبويه هذا الشاهد إلى بعض السعديين من غير تعيين . [انظر الكتاب ١٧٣/٤] .

[٥] انظر أوضح المسالك ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ ، وتحقيق الشيخ محيي الدين عليه ٣٤٦/٤ بتصرف يسير .

و"يبيع" ؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها تستثقل الحركة عليهما، ولا في نحو : "سمعت العلم" ؛ لأن الحركة فتحة [١].

وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش [٢] ، ولا في نحو : "هذا عِلْمٌ" ؛ لأنه

---

[١] البصريون هم الذين يمنعون نقل الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، ويعللون ذلك بأن حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا كان منونًا في حالة النصب ، نحو : "رأيت بكرًا" ، [فيلزم من النقل فيه حذف ألف التنوين] ، ولا تلزمه في حالة الرفع والجر ، ولم يجز في ما لم يكن فيه تنوين ، نحو : "رأيت البكر" ؛ حملًا على ما فيه التنوين ؛ لأن الأصل هو التنكير . [انظر أسرار العربية صـ ٢٠٦ ، وما بين الحاصرتين من توضيح المقاصد ١٤٧٩/٣] .

[٢] طردًا للباب كما يقول الشيخ خالد الأزهري في تصريحه [٣٤٢/٢] .

ويقول ابن الأنباري : " إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو : " هذا البكر" و "مررت بالبكر" ؛ ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وإنهم اختاروا الضمة في المرفوع ، والكسرة في المخفوض ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، ... وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك : "رأيت البكر" في حالة النصب ساكنة ، كما هي ساكنة في قولك : "هذا البكر" و "مررت بالبكر" ، في حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع ، والكسرة في المخفوض ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضًا أن يختاروا الفتحة في المنصوب ؛ لأنها الحركة التي =

ليس في العربية "فِعُل" بكسر أوله ، وضم ثانيه " [١] .

وزاد في الهمع شرطًا سادسًا وهو أن يكون المنقول منه حرفًا صحيحًا ، فلا ينقل من "غزو" ؛ لأنه يؤدي إلى كون الآخر واوًا قبلها ضمة في المرفوع، وذلك مرفوض ، وإلى القلب والتغيير في المخفوض [٢] .

تلك هي شروط الوقف على المحرك الآخر بنقل حركته إلى الحرف الذي قبله .

ولكنهم اغتفروا في الوقف على المهموز الآخر أن تنقل حركة الهمزة – وإن كانت فتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها ، واغتفروا كذلك لزوم عدم النظير في النقل منها ، دون تفريق بين ما كان أوله مفتوحًا ، أو مضمومًا، أو مكسورًا .

يقول ابن مالك : " فلو كان الموقوف عليه همزة اغتفر في نقل حركتها لزوم عدم النظير ، كقولك في "ردء" و "كفء" : "هذا رِدُءْ" ،

كانت للكلمة في حالة الوصل ، ولا فرق بينهما " [انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٢/٢ ، ٧٣٥ باختصار] .

ورجح ابن الأنباري مذهب الكوفيين بأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون ، فيقول : " ضربت بكْرْ" و " أكرمت عمْرْو" ، . [انظر الإنصاف ٧٣٦/٢] . وهي لغة ربيعة كما نص عليه الشيخ محيي الدين في تحقيقه على الإنصاف ٧٣٦/٢ هامش "١"] .

[١] أوضح المسالك ٣٤٦/٤ ، ٣٤٧ باختصار ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤ ، وشرح ابن الناظم صـ ٨٠٩ ، ٨١٠ ، والارتشاف ٨١٠/٢ ، ٨١١ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/٤

[٢] انظر الهمع ٣٩٥/٣ ، والارتشاف ٨١١/٢

و"مررت بكُفِئْ" ، وكذلك يغتفر في الوقف على المهموز نقل الفتحة، كقولك في " رأيت الرِّدْءَ " : "رأيت الرِّدَأْ" " [١] .

وإنما اغتفر ذلك في المهموز دون غيره ؛ لثقل الهمزة ، فإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة ازداد ثقلها .

يقول ابن الناظم : " واعلم أن في النطق بالهمزة الساكنة عسرًا ، ولذلك أجمعت العرب على التخفيف في نحو : آمنت ، أومن، إيمانًا، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب ، فمن أجل ذلك اغتفر في الوقف على ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمزة ، من نقل الفتحة ، نحو : "جنيت الكمء" ، و " رأيت الخبء" ، ومن نقل الضمة إلى ساكن بعد كسرة ، نحو : هذا الردؤ ، ومن نقل الكسرة إلى ساكن بعد ضمة نحو : مررت بالبطئ " [٢] .

ويؤكد الرضي – رحمه الله – هذا الأمر فيقول : " اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها – وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل – احتاجوا إلى بيانها ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خافٍ ، فيكون خافٍ بعد خافٍ ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها

---

[١] شرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤ ، وانظر شرح المفصل ٧٣/٩ ، وشرح الجمل ٤٣٣/٢ ، وشرح ابن الناظم صـ ٨١٠ ، والارتشاف ٨١٣/٢، ٨١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٠/٣ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤ ، والهمع ٣٩٥/٣ ، ٣٩٦ ، وشرح الأشموني ٢١٢/٤

[٢] شرح ابن الناظم صـ ٨١٠

، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف – لفرط خفائها – ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت ، أو ضمة ، أو كسرة ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو : "هذا الرِّدُءْ" ، وكسرَها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء ، نحو : "من البُطِئْ" ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض، ولم يبالوا بذلك ؛ لعروض ذلك الوزن في الوقف ، وكونِه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : "هذا عِدُل" ، ولا : "من البُسِرْ" ، كل ذلك لكراهتهم كونَ الهمزة ساكنة ، ساكناً ما قبلها " [١] .

ونخلص مما سبق إلى أن نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه ، وكذلك نقل فتحة المهموز إلى الساكن الصحيح قبله ، وما ذلك إلا لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن ، كما سلف بيانه، وهذا يعكس مظهراً من مظاهر الخفة في العربية كما لا يخفى.

والله أعلم .

---

[١] شرح الشافية ٣١١/٢ باختصار ، وانظر شرح المفصل ٧٣/٩

المسألة الرابعة

اغتفار الفصل بين الألف الممالة

وبين سبب إمالتها في بعض كلامهم

الإمالة في العربية : عدول بالألف عن استوائه ، وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ، وبين مخرج الياء [١] .

وإذا عدل بالألف عن استوائه ، وجنح به إلى الياء ، فإن من لازم ذلك أن يجنح بالفتحة قبلها نحو الكسرة [٢] ؛ ليحصل بذلك التناسب بين الأصوات ، وهذا هو الغرض من الإمالة .

يقول ابن القواس : " وفائدة الإمالة تناسب الأصوات ، وتقريب الحروف بعضها من بعض ؛ ليحسن الصوت ، ويخف النطق بها ؛ لأن الفتحة والألف يطلبان أعلى الفم ، والكسر والياء على العكس ، فإذا تجاورا في كلمة حصل التنافر ، فإذا قربت الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء ، صار الجميع طالبًا أسفل ، فلم يحصل تنافر ؛ لجري اللسان على نمط واحد " [٣] .

---

[١] انظر شرح المفصل ٥٤/٩

[٢] انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٤٩١/٣

[٣] شرح ألفية ابن معط ١٢٧٩/٢ ، وانظر التصريح ٣٤٦/٢

وإمالة الألف تكون لأسباب كثيرة ، منها : مجاورتها للكسرة دون فاصل بينهما ، نحو : "عالم" و "عابد" و "مساجد" ؛ وذلك لأن للقرب من التأثير ما ليس للبعد [١] .

ولكنهم اغتفروا الفصل بين الألف الممالة وبين الكسرة في بعض كلامهم ؛ **إذ أمالوا نحو** : "عماد" وإن كان بين الألف والكسرة حرف متحرك .

واغتفر ذلك ؛ لأن فتحة الحرف الفاصل بينهما تمال إلى الكسرة لإمالة الألف ، فكأنها من الألف وليست شيئًا غيره ، كما أفاده ابن يعيش [٢] .

وأمالوا أيضًا نحو : "سربال" وقد حال بين الكسرة والألف حرفان: الراء، والباء .

واغتفر ذلك ؛ لأن أول هذين الحرفين ساكن – وهو الراء – ، والساكن لا يحفل به ؛ لأنه ليس بحاجز قوي ، فصار كأنه قال : "سبال" [٣] .

وأمالوا كذلك نحو : "يريد أن ينزعها" و "أن يضربها" ، مع وجود حرفين متحركين يفصلان بين الكسرة والألف .

واغتفر ذلك ؛ لأن أحد هذين الحرفين هاء، والهاء خفية ، فكانت كالمعدومة ، فصار اللفظ كأنه : "أن ينزعا" و "أن يضربا" ، فأمالوا الألف للكسرة ، كما أمالوها في "عماد" [٤] .

---

[١] انظر شرح المفصل ٥٦/٩ ، وشرح الجمل ٦١٣/٢

[٢] انظر شرح المفصل ٥٦/٩

[٣] انظر المرجع السابق ٥٦/٩

[٤] انظر شرح المفصل ٥٧/٩

وأمالوا كذلك نحو : "له درهمان" ، مع وجود ثلاثة أحرف تفصل بين الكسرة والألف ، وهي : الراء ، والهاء ، والميم .

واغتفر ذلك ؛ لأن أحد هذه الأحرف الثلاثة ساكن – وهو الراء –، فلم يكن حاجزًا حصينًا ، وأحدها أيضًا هاء ، والهاء خفية ، فهي كالمعدومة ؛ لخفائها [١] .

فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف حرفين متحركين ليس أحدهما ساكنًا، أو هاءً ، نحو : "أكلت عنبًا" ، فإنهم لا يميلون الألف حينئذ ؛ وذلك لأن قوة الحرف بالحركة منعت من كونه كالمعدوم[٢] .

ولا يميلونها أيضًا إذا فصل بينها وبين الكسرة قبلها ثلاثة أحرف فصاعدًا ، نحو : "فَتَلْتُ قِنَّبًا" [٣] و "مروحتا زيد" ؛ وذلك لبعد الكسرة عن الألف[٤].

ومن أسباب إمالة الألف أيضًا: مجاورتها للياء دون فاصل بينهما؛ لما للقرب من تأثير ليس للبعد ، كما سلفت الإشارة آنفًا، وذلك نحو :

"بايع" و "مبايع" و "مباين" .

ولكنهم اغتفروا الفصل بين الياء والألف في بعض كلامهم ؛ إذ أمالوا نحو : "شيبان" ، مع وجود حرف فاصل بينهما ، وهو الباء .

---

[١] انظر المرجع السابق ٥٧/٩

[٢] انظر شرح ألفية ابن معط ١٢٨١/٢

[٣] القِنَّبُ – بفتح النون مشددةً – : نبات يؤخذ لِحَاؤه ثم يُفْتَلُ حِبَالًا . [انظر المصباح المنير "قنب"] .

[٤] انظر شرح ألفية ابن معط ١٢٨١/٢

واغتفر ذلك ؛ لأن الحرف الواحد لا يمنع ولا يحجز ، كما يقول مكي بن أبي طالب [١] .

هذا فضلًا عن أن فتحة هذا الحرف الفاصل بينهما تمال إلى الكسرة لإمالة الألف ، فكأنها من الألف وليست شيئًا غيره ، كما سلفت الإشارة آنفًا.

وأمالوا كذلك نحو : "بينها" ، مع وجود حرفين يفصلان بين الياء والألف ، واغتفر ذلك ؛ لأن أحد هذين الحرفين هاء ليس قبلها ضمة ، فصارت كالمعدومة ؛ لخفائها [٢] .

فإذا كان الفاصل بين الياء والألف حرفين ليس أحدهما هاء ، نحو : "بيننا" ، فإنهم لا يميلون الألف حينئذ ؛ وذلك لبعد الياء [٣] .

ولا يميلونها كذلك إذا كان الفاصل بينها وبين الياء حرفين أحدهما هاء، لكن ما قبلها مضموم ، نحو : "هذا جيبها" [٤] .

وعلة ذلك أن الضمة فيها ارتفاع في النطق ، والإمالة فيها انخفاض ، فتدافعتا [٥] .

---

[١] انظر الكشف عن وجوه القراءات ١/١٧٣

[٢] انظر شرح الجمل ٢/٦١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٢

[٣] انظر شرح ألفية ابن معط ٢/١٢٨١ ، وشرح ابن الناظم صـ ٨١٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٩٥ ، وشرح الأشموني ٤/٢٢٥

[٤] انظر شرح الأشموني ٤/٢٢٥

[٥] انظر حاشية الصبان ٤/٢٢٥

ولا يميلونها كذلك إذا فصل بينها وبين الياء ثلاثة أحرف ، نحو : "عيشتنا" [١] ؛ وذلك لبعد الألف من الياء [٢] .

فكلما قربت الياء – وكذلك الكسرة – من الألف ، قويت الإمالة ؛ لأن للقرب من التأثير ما ليس للبعد ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[١] انظر المرجع السابق ٤/٢٢٥

[٢] انظر شرح ابن عقيل ٤/١٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٢ ، وشرح ابن الناظم صـ ٨١٥

المسألة الخامسة

اغتفار التقاء الساكنين وصلًا في بعض كلامهم

يمتنع في لسان العرب التقاء الساكنين في الوصل ؛ لأن الحرف الساكن – كما يقول ابن يعيش – : " كالموقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ، ومحال الابتداء بساكن ، فلذلك امتنع التقاؤهما " [١] .

ولكنهم اغتفروا التقاءهما في الوصل في بعض كلامهم، شريطة أن يكون أولهما حرف لين، وثانيهما مدغمًا، وأن يكونا من كلمة واحدة .

يقول ابن مالك : " ولا يلتقيان في الوصل إلا وهما في كلمة واحدة ، وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم ، نحو : "دابة" و "دويبة" و "حوجَّ زيد" " [٢] .

وإنما اغتفر التقاء الساكنين في هذه الحالة ؛ لأن حرف المد يجري مجرى الحركة ويقوم مقامها ، فكان ذلك نحوًا من تحريكه ، حتى كأنه لم يلتق ساكنان .

يقول ابن جني في قول الله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٣] : " اعلم أن أصل هذا ونحوه [٤] : الضالِلِين ، وهو الفاعلون، من "ضل يضل" ، فكره

---

[١] انظر شرح المفصل ١٢٠/٩

[٢] شرح الكافية الشافية ٢٠٠٥/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٢١/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢١٢/٢ ، والارتشاف ٧١٧/٢ ، وحاشية الصبان ٦٥/١

[٣] من الآية / ٧ من سورة الفاتحة .

[٤] نحو ذلك قوله تعالى : ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾ [من الآية /٨٠ من سورة الأنعام] ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر/٦٤] ، وقوله =

اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى، وأدغمت في الآخرة ، فالتقى ساكنان : الألف ، واللام الأولى المدغمة ، فزيد في مدة الألف ، واعتمدت وطأة المد فكان ذلك نحوًا من تحريك الألف ، وذلك أن الحرف يزيد صوتًا بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته " [١] .

ويؤكد ابن جني هذا المعنى فيقول في قول الله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ﴾[٢] : " المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين ، حتى كأن الألف حرف متحرك ، وإذا كان كذلك فكأنه لم يلتق ساكنان ويدل على أن زيادة المد في الألف جار مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت : "دوابب" لقصرت الألف ، وإذا أدغمت أتممت صدى الألف فقلت : "دوابّ" ، فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضًا من تحريك الألف " [٣] .

هذا هو شرط اغتفار الجمع بين الساكنين في الوصل[٤] كما بينه الصرفيون ، فإن لم يتحقق شرط ذلك امتنع التقاؤهما ، ووجب

تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة /٣ ، ٤] ، بإدغام الميم في الميم ، وهي قراءة أبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن ، والحسين ، كما في الإتحاف [صـ ١٢٢] ، إلى آخر ما جاء من ذلك في القرآن الكريم ، وهو كثير .

[١] المحتسب لابن جني ٤٦/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢٢/٩

[٢] من الآية/ ٢٨ من سورة فاطر .

[٣] المحتسب ٧٦/٢

[٤] أما الجمع بينهما في الوقف فمغتفر من غير قيد أو شرط ، فيلتقيان وأولهما حرف لين ، نحو : "المؤمنون" و "المؤمنين" و "المؤمنات" ، ويلتقيان وليس =

التخلص من ذلك إما بتحريك أحدهما ، أو بحذفه ، على نحو ما كانوا يفعلون .

والله أعلم .

أولهما حرف لين ، نحو : "بكر" و"عمرو" . [انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٥ ، والمساعد ٣/٣٣٤ ، والهمع ٣/٣٧١ ، وحاشية الصبان ١/٦٥] .

وإنما اغتفر التقاء الساكنين عند الوقف ؛ لأن الوقف – كما يقول ابن يعيش – " يكون كالساد مسد الحركة ، كقولك : "قام زيد" ، و "هذا بكر" ، وإنما سد الوقف مسد الحركة ؛ لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ، ويوفر الصوت عليه ، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك إذا قلت : "عمرو" ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره ... فبانَ لك أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا ، وأقوى جرسًا من المتحرّك ، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة ، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله " . [انظر شرح المفصل ٩/١٢٠ ، ١٢١ باختصار] .

المسألة السادسة

اغتفار زيادة التاء حشواً في بعض كلامهم

لا تزاد التاء حشوًا في لسان العرب ، وإنما تزاد أولًا ، وآخرًا ، **يقول الصيمري** : " والتاء مواضع زيادتها أول الكلمة وآخرها ، فالأول نحو : تتفل[١] و تنضب[٢] ... ، والآخر: نحو جبروت وملكوت ...، وكذلك تاء التأنيث في نحو "مسلمة" و "صالحة" " [٣] .

ولم يزيدوا التاء حشوًا ؛ لأنها – كما يقول الصيمري – خلف من الواو في الموضع الذي لا تصلح الواو فيه ، فزيدت التاء أولًا ؛ لأن الواو يقبح الصوت بها في أول الكلمة [٤] ، وزيدت التاء

---

[١] التتفل : الثعلب ، أو جروه . [انظر القاموس المحيط باب اللام فصل الثاء] .

[٢] التنضب : شجر حجازي . [انظر القاموس باب الباء فصل النون] .

[٣] التبصرة والتذكرة ٧٩٧/٢ ، ٧٩٨ ، باختصار، وانظر المفصل صـ ٣٥٩ ، وشرح المفصل ١٥٦/٩

[٤] لقبح الصوت بالواو في أول الكلمة فإنها كثيرًا ما تبدل منها التاء والهمزة حينئذ، نحو: "تراث" و"تجاه" و"تخمة"، والأصل: "وراث" و"وجاه" و "وخمة"؛ لأنها من الوجه ، و "ورثت" ، والوخامة ، وكذلك "أقتت" ؛ لأنه من الوقت ، ويقال : "أجوه" في معنى "وجوه" ، فإذا كانت الواو الأصلية تغير بالإبدال في هذا الموضع – لقبح الصوت بها حينئذ – ، فالزيادة أحرى أن لا تكون فيه ، من أجل ذلك صارت متكرهة في ذلك الموضع ، كما أفاده الصيمري – رحمه الله تعالى – . [انظر التبصرة والتذكرة ٧٩٣/٢] .

آخرًا ؛ لأن الواو لا تصلح آخرًا في أكثر الكلام [١] .

ولما كانوا لا يزيدون التاء حشوًا في كلامهم ، فقد كانوا يحذفونها من المفرد عند جمعه، فيقولون في جمع نحو : "مسلمة" : "مسلمات"، بحذف التاء ؛ وذلك لأنهم لا يوقعونها حشوًا في كلامهم ، ولأن الغرض منها هنا التأنيث ، وقد حصل بتاء الجمع ، كما أشار إليه العكبري في لبابه [٢] .

كما كانوا يحذفونها أيضًا عند النسب ، فلا يقولون في النسب إلى البصرة ونحوها : بصرتي ، وإنما يقولون : بصري ، بحذف التاء ، لأنهم لا يوقعونها حشوًا في كلامهم ، ولأنها لو لم تحذف هنا لقيل في النسب إلى المؤنث : بصرتية ، فتجتمع علامتا تأنيث [٣] .

ولكنهم اغتفروا زيادة التاء حشوًا في بعض كلامهم ، فمن ذلك إثباتها عند التثنية ، حيث قالوا : "مسلمتان" ، بإثبات التاء حشوًا .

وإنما اغتفر ذلك في التثنية ؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها، فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه ، بخلاف جمعه ، كما أفاده الصبان في حاشيته [٤] .

ومما اغتفروا فيه زيادة التاء حشوًا : العدد المركب ، نحو : "ثلاثة عشر" .

---

[١] انظر التبصرة والتذكرة ٧٩٨/٢

[٢] ١١٨/١

[٣] انظر اللباب ١١٩/١ ، والتصريح ٢/ ٣٢٨ ، وحاشية الصبان ١٧٨/٤ ، وحاشية الخضري ١٦٩/٢

[٤] انظر حاشية الصبان ٨٠/١ ، ٨١ ، وحاشية الخضري ٤٢/١

واغتفر ذلك ؛ لأن العطف ملاحظ بين جزأي المركب ، فالأصل: " ثلاثة وعشر" ، فلما كان العطف ملاحظًا بينهما ، اغتفر وقوع تاء التأنيث حشوًا في هذا الموضع ، كما أفاده الأشموني[١] .

ولا يخفى أن هذين الجزأين هما في الحقيقة اسمان ، فكأن التاء في نحو "ثلاثة عشر" لم تقع حشوًا .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح الأشموني ١/١٨٧

المسألة السابعة

اغتفار توكيد الماضي في بعض كلامهم

تزيد العرب النون في كلامها لغرض التوكيد[١] ، وهذه النون إما ثقيلة، وإما خفيفة ، وكلاهما مختص بالفعل[٢] ، وقد جمعهما قوله

---

(١) انظر سر الصناعة ١١٧/٢

(٢) اغتفر توكيد اسم الفاعل بهذه النون في بعض كلامهم ، فمن ذلك قول الشاعر :

أريتَ إن جاءت به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر :

يا ليت شعري عنكم حنيفاً أشاهرن بعدنا السيوفا

حيث أكد بالنون كلاً من "قائل" في الشاهد الأول ، و "شاهر" في الشاهد الثاني ، مع أن هذه النون مختصة بالفعل .

وإنما اغتفر توكيد اسم الفاعل بالنون في هذا ونحوه ؛ تشبيهًا له بالفعل المضارع ، من حيث جريانه عليه في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، ومن حيث صلاحيته للحال والاستقبال كالمضارع ، ومن هنا أجري مجراه في تأكيده بالنون .

وعلى ذلك يكون تأكيد اسم الفاعل بالنون في " أقائلن" و"أشاهرن" في البيتين السابقين – والأصل : "أقائلون" و"أشاهرون" – قد اغتفر ؛ لإجرائه مجرى "أتقولون" و "أتشهرون" ، وذلك لما بينهما من المشاكلة ، كما أفاده النحويون . [انظر سر الصناعة ١١٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/٦ ، والجنى الداني صـ ١٤١ ، ١٤٢ ، ومغني اللبيب ٣٩١/٢] .

تعالى : ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ[١]﴾[٢] .

وقد اختصا بتأكيد الفعل ؛ ليكون ذلك في مقابلة تأكيد الاسم بـ "إنَّ" و"اللام" [٣] .

ولكن لا يؤكد بهذه النون من الأفعال إلا ما كان مستقبلًا ، **يقول ابن يعيش** : " مظنة هذه النون الفعل المستقبل المطلوب تحصيله ؛ لأن الفعل المستقبل غير موجود ، فإذا أريد حصوله أكد بالنون ، إيذانًا بقوة العناية بوجوده " [٤] .

فيؤكد بهما فعل الأمر مطلقًا ؛ لأنه مستقبل دائمًا ، نحو : اضربن زيدًا".

كما يؤكد بهما الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب ، نحو: " لتضربن زيدًا" ، و "لا تضربن زيدًا" ، و "هل تضربن زيدًا" ، والواقع شرطًا بعد "إنْ" المؤكَّدة بـ "ما" ، كقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[٥] ، أو الواقع جواب قسم ، مثبتًا ، مستقبلًا ، نحو : "والله لتضربن" زيدًا [٦] .

---

[١] من الآية/ ٣٢ من سورة يوسف .

[٢] انظر الجنى الداني صـ ١٤١

[٣] انظر شرح ألفية ابن معط ٣٦٦/١

[٤] انظر شرح المفصل ٣٩/٩ ، وشرح الجمل ٤٨٩/٢

[٥] من الآية/٥٧ من سورة الأنفال .

[٦] انظر شرح الجمل ٤٨٩/٢ ، وأوضح المسالك ٩٤/٤ – ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٩/٣ باختصار .

أما الماضي والحال فلا يؤكدان ؛ لأنهما – **كما يقول ابن يعيش** – : " موجودان حاصلان ، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل ، وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده ، فلذلك لا تقول : " لآكلن " ، ولا : "لا تأكلن" ، ولا : "والله لآكلن" وهو في حال الأكل ، فإذا امتنع من الحال ، كان امتناعه من الماضي أولى " [١] .

وقد اغتفروا تأكيد الماضي في بعض كلامهم ، فمن ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

دَامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمتِ مُتَيَّمًا

لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانحًا[٢]

وإنما اغتفر تأكيد الماضي بالنون هنا؛ لأنه ماض في اللفظ فقط، أما في المعنى فهو مستقبل ، فالدوام إنما يتحقق في الاستقبال ، وقيل : إنما اغتفر تأكيد الماضي هنا ؛ لما فيه من معنى الطلب ، فعومل معاملة الأمر[٣] .

ومن ذلك أيضًا قول النبي – صلى الله عليه وسلم – في شأن

---

[١] انظر شرح المفصل ٩/٤٠ ، ٤١ ، وشرح الجمل ٢/٤٨٩ ، وشرح ألفية ابن معط ١/٣٦٦

[٢] البيت بلا نسبة في الجنى الداني صـ ١٤٣ ، ومغني اللبيب ٢/٣٩٢ ، والمقاصد النحوية ١/٧٢ ، والهمع ٢/٥١٣

[٣] انظر حاشية الصبان ٣/٢١٣

الدجال : " فإما أدركنَّ أحد ... " الحديث [١] .

فالفعل هنا وإن كان ماضيًا في اللفظ ، إلا أنه مستقبل في المعنى ، فاغتفر توكيده بالنون ؛ بناء على ذلك [٢] .

والله أعلم .

---

[١] الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه ، بلفظ : " لأنا أعلم بما مع الدجال منه ، معه نهران يجريان ، أحدهما رأي العين : ماء أبيض ، والآخر رأي العين: نار تَأَجَّجُ ، فإما أدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأتِ النهر الذي يُراه نارًا ، وليغمضْ، ثم لْيُطَأْطِىءْ رأسه فيشرب منه ، فإنه ماء بارد ... " . [انظر صحيح مسلم ٢٢٤٩/٤ باب ذكر الدجال وصفته].

[٢] انظر توضيح المقاصد ٢٨٩/١ ، ١١٧٠/٣ ، والتصريح ٢٠٣/٢

الخاتمة

حمدًا لله ، وصلاة وسلامًا على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فأحسب أن هذا البحث قد أسفر عن عدة أمور ، أهمها :

أولاً – أكد البحث أن الوصف بالاغتفار لا يعني الضعف ؛ لأنهم اغتفروا عود الضمير على متأخر ، عند تقديم الخبر على المبتدأ ، في قولهم : " مشنوء من يشنؤك" ، وعند تقديم المفعول به المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخر ، في نحو قول الأعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقول جرير : [من البسيط]

جاء الخلافةَ أو كانت له قدراً

كما أتى ربَّهُ موسى على قدر

وهذا كله مما كثر وشاع في كلامهم ، كما سلف بيانه .

ثانياً : أسفر البحث عن مظهر من مظاهر جمال هذه اللغة وموسيقيتها ، حيث تُمِيْلُ – في بعض لهجاتها – الألفَ نحو الياء ، والفتحةَ قبلها نحو الكسرة ؛ وذلك كله تحقيقًا للتناسب بين الأصوات ،

وتقريبًا للحروف بعضها من بعض ؛ ليحسن الصوت ، ويخف النطق ، فتخرج عذبة ، سائغًا نطقها ، مطربًا سماعها .

ولم يمنعهم من هذه الإمالة أن يفصل بين الألف وبين سبب إمالتها حرف واحد ، أو حرفان أحدهما ساكن ، أو أحدهما هاء ، أو ثلاثة أحرف أحدها ساكن ، وأحدها هاء ، بل اغتفروا الفصل بهذا كله ؛ لأن الفصل به كَلَا فصل ، كما سلف بيانه .

ثالثًا : رصد البحث مظهرًا من مظاهر منطقية هذه اللغة ، وهو أنه إذا كان الفصل بالظرف بين المتضايفين مغتفرًا ، مع شدة الارتباط بينهما ، فإن الفصل به بين فعل التعجب ومعموله أولى أن يكون مغتفرًا ؛ لأن الارتباط بينهما ليس بأقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه .

وأنه إذا اغتفر الفصل بين "إنَّ" واسمها في بعض كلامهم ، فإن اغتفار الفصل بين فعل التعجب ومعموله لهو أولى وأجدر ؛ لأن الحرف أضعف من الفعل ، كما سلف بيانه .

رابعًا : أكد البحث حقيقة ميل هذه اللغة إلى الخفة ، وجِدِّهَا في الهروب من الثقل ، ومن مظاهر ذلك نقل حركة الهمزة الموقوف عليها – وإن كانت فتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها ، وإن أدى ذلك إلى عدم النظير ، وذلك فرارًا من ثقل الهمزة الساكنة ، الساكن ما قبلها ، كما سلف بيانه .

خامسًا : كشف البحث عن تنوع علة الاغتفار في كلامهم ، حيث إنهم :

١- قد يغتفرون الشيء ؛ ليأمنوا اللبس ، كما فعلوا في اسم التفضيل

العامل في حالين ، حيث اغتفروا تقديم إحداهما عليه ، موسطين إياه بينهما ، وذلك منعاً لالتباس الحال الفاضلة بالحال المفضولة ، كما سلف بيانه .

٢- وقد يغتفرون الشيء ؛ لعدم الإفضاء إلى محذور ، كما رأيناهم يفعلون بالمضاف في الإضافة المعنوية ، حيث منعوا اقترانه بالألف واللام ؛ لما يفضي إليه ذلك من اجتماع معرفين على معرف واحد إن أضيف إلى معرفة ، ومن إضافة المعرفة إلى النكرة إن أضيف إلى نكرة ، بخلاف المضاف في الإضافة اللفظية ، فإنه لا يكتسب تعريفًا ، ولا تخصيصًا ، ومن ثم اغتفر اقترانه بالألف واللام ، كما سلف بيانه .

٣- وقد يغتفرون الشيء ؛ لأدنى مخالفة ، كجمعهم بين تأنيثين في قولهم : " إحدى عشرة " ، و قولهم : " اثنتا عشرة " ، وذلك لما اختلفت العلامتان في قولهم : "إحدى عشرة" ، وكانت العلامة الأولى في اسم معرب ، والثانية في اسم مبني ، في قولهم : " اثنتا عشرة " .

ومن ذلك الجمع بين مؤكدين في قوله تعالى : (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) ، وذلك لمَّا اختلف غرض كل من المؤكِّدين ، كما سلف بيانه.

وبعد فلا أدعي في بحثي هذا أنني بلغت الغاية ، فالكمال لله ﷻ وحده، ولكني أقول في اطمئنان أنني بذلت كل ما أملك من طاقة ، وأفرغت ما في وسعي من جهد ، وهو في النهاية جهد المقل ، فما ظفر به

البحث من توفيق فمن الله تعالى وحده ، وما كان فيه من زلل أو تقصير ، فإنما هو من فكري الفاتر ، ونظري القاصر .

سبحانك اللهم وبحمدك

نشهد ألا إله إلا أنت

نستغفرك ونتوب إليك

وصلي الله وسلم وبارك

علي سيدنا محمد

وعلي آله وصحبه أجمعين

مراجع البحث

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد الدمياطي، الشهير بالبناء ، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ/ علي محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح د/ رجب عثمان محمد ، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٣- أسرار العربية لابن الأنباري ، دراسة وتحقيق/ محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٤- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تح د/عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

٥- الأصمعيات ، تقديم وشرح وتعليق د/ محمد حمود ، دار الفكر اللبناني، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٦- الأصول في النحو لابن السراج ، تح د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، دار المنار .

٨- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي ، تح د/ محمود أحمد على أبو كتة الدراويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

٩- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

١٠- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تح/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت، بدون.

١٣- بدائع الفوائد لابن القيم ، اعتنى به وراجعه محمد عبد القادر الفاضلي ، والدكتور أحمد عوض أبو الشباب ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .

١٤- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تح د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

١٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تح د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

١٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ/ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

١٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م .

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بدون .

٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تح الأستاذ عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، بدون .

٢١- ديوان الأعشى الكبير ، شرحه/ مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧/١٩٨٧ .

٢٢- ديوان أوس بن حجر ، تح د/محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٢٣- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت .

٢٤- ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ، تح د/ عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٢٥- ديوان العرجي ، تح د/ سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٢٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

٢٧- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تح د/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

٢٨- سنن الترمذي ، تح الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

٢٩- شرح الأشموني (بحاشية الصبان) على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بدون .

٣٠- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، تح د/ على موسى الشوملي مكتبة الخريجي – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح/ الشيخ محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٣٢- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، بدون .

٣٣- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الأستاذين/ محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تح د/صاحب أبو جناح ، بدون .

٣٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تح/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، بدون .

٣٧- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ، تح/ الأستاذ عبدالسلام هارون، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

٣٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تح/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .

٣٩- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

٤٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٤١- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .

٤٢- صحيح مسلم ، تحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢م .

٤٣- القاموس المحيط للفيروزابادي ، دار الحديث ، القاهرة ، بدون .

٤٤- الكتاب لسيبويه ، تح الأستاذ/عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى .

٤٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ، تح د/ محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/.١٩٩٧م .

٤٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياني،

ووضع فهارسه الشيخ صفوة السقا ، مكتبة التراث الإسلامي – حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .

٤٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، حقق الجزء الأول د/ غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت ، لبنان، الطبعة الأولي١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٤٨- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف .

٤٩- مجمع الأمثال للميداني ، تح الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .

٥٠- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى تح/ على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٥١- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تح/ عبد الستار أحمد فراج مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٥٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي بالقاهرة .

٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د . محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

٥٤- مسند أبي داود ، تح د/ محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٥٥- المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان .

٥٦- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة / عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

٥٨- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل بيروت– لبنان.

٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" ، لبدر الدين العيني ، تح/ محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

٦٠- المقتضب للمبرد ، تح الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٦١- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ، تح د/عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٢- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق الأستاذين : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .

٦٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

محتويات البحث

الموضوع
مقدمة : .....
تمهيد : .....
المبحث الأول : **المغتفرات في الدرس النحوي**
وفيه تسع مسائل : .....
المسألة الأولى : اغتفار عود الضمير على متأخر في بعض كلامهم
المسألة الثانية : اغتفار توسط الخبر بين الناسخ الفعلي واسمه ، وتقدمه عليهما ، دون الناسخ الحرفي .....
المسألة الثالثة : اغتفار مجيء الحال جامدة في بعض كلامهم .....
المسألة الرابعة : اغتفار تقديم الحال على اسم التفضيل العامل فيها وفي حال أخرى متأخرة عنه في بعض كلامهم
المسألة الخامسة : اغتفار دخول "رب" على معرفة في بعض كلامهم
المسألة السادسة : اغتفار اقتران المضاف بالألف واللام في الإضافة اللفظية .....
المسألة السابعة : اغتفار الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف
المسألة الثامنة : اغتفار العطف في التوكيد اللفظي دون المعنوي
المسألة التاسعة : اغتفار نداء ما فيه الألف واللام في بعض كلامهم

المبحث الثاني : المغتفرات في الدرس الصرفي وفيه سبع مسائل : .....

المسألة الأولى : اغتفار الجمع بين تأنيثين في كلمة واحدة في بعض كلامهم .....

المسألة الثانية : اغتفار تصغير بعض المبنيات في بعض كلامهم .....

المسألة الثالثة : اغتفار نقل حركة الهمزة الموقوف عليها – وإن كانت فتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها واغتفار لزوم عدم النظير في النقل منها .....

المسألة الرابعة : اغتفار الفصل بين الألف الممالة وبين سبب إمالتها في بعض كلامهم .....

المسألة الخامسة : اغتفار التقاء الساكنين وصلًا في بعض كلامهم .....

المسألة السادسة : اغتفار زيادة التاء حشوًا في بعض كلامهم

المسألة السابعة: اغتفار توكيد الماضي في بعض كلامهم

الخاتمة .....

مراجع البحث .....

محتويات البحث .....